بلاغ حول
التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2016

استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اليوم السبت 5 ذو القعدة 1438، الموافق ل 29 يوليوز 2017، بالقصر الملكي بتطوان، السيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، الذي قدم إلى جلالته التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2016.

وفي معرض كلمته أمام جلالة الملك، قال السيد الجواهري إن نسبة النمو في بلادنا تراجعت بشكل ملحوظ في سنة 2016 لتبلغ 1,2%، في سياق تميز بتباطؤ الاقتصاد العالمي وظروف مناخية غير مواتية، مما انعكس سلبا على وضعية سوق الشغل الذي فقد عددا من المناصب وشهد انخفاضا جديدا في معدل النشاط.

وعلى مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية، أكد أن عجز الميزانية بلغ 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي واتسع عجز الحساب الجاري إلى 4,4%، فيما واصلت احتياطيات الصرف تحسنها لتعادل أكثر من ستة أشهر ونصف من الواردات، مبرزا أن التضخم استقر في ظل هذه الظروف في نسبة 1,6%.

وفي ضوء هذه التطورات، يضيف السيد الجواهري، استمر بنك المغرب في نهج سياسة نقدية تيسيرية لدعم النشاط الاقتصادي، إذ قام بخفض سعر الفائدة الرئيسي إلى 2,25%، وواصل تنفيذ برنامجه الرامي إلى دعم التمويل البنكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة. كما واصل إنجاز الإصلاحات المدرجة في برنامجه الاحترازي للحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك المغربية، مشيرا إلى أن هذه الأخيرة تمكنت من الحفاظ على مستوى جيد من الأرباح والرسملة، لاسيما بفضل توسعها في إفريقيا وتنويع أنشطتها. ثم أضاف أنه في إطار تنزيل القانون البنكي الجديد، كثف بنك المغرب جهوده لاستكمال وضع الإطار التنظيمي للبنوك التشاركية وكذا النصوص المتعلقة بتدبير المخاطر وحماية زبناء مؤسسات الائتمان.

وقال السيد الجواهري في كلمته إن التطورات التي شهدها الاقتصاد الوطني في سنة 2016 توحي بأنه ما زال يعاني من نقط ضعف مهمة تجعله عرضة لتقلبات الظرفية الدولية والظروف المناخية. وأبرز أنه

على الرغم من الإبقاء على الاستثمار في مستوى مرتفع وإطلاق العديد من الاستراتيجيات القطاعية في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى اتخاذ جملة من التدابير لتحسين مناخ الأعمال، لم يجد الاقتصاد الوطني بعد السبيل الناجع والنموذج التنموي الكفيل بتمكينه من تسريع وتيرة النمو بشكل مستدام.

ولتحقيق هذا الهدف، شدد السيد الجواهري على ضرورة اعتماد جيل جديد من الإصلاحات من شأنها تحسين الإنتاجية وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة تقلبات المحيط الدولي، مشيرا إلى أن الانتقال التدريجي إلى نظام صرف مرن يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على القدرة التنافسية يندرج في هذا الإطار.

وأضاف كذلك أن كسب رهان التشغيل لا يستوجب فقط تحقيق معدلات نمو أعلى بل يتطلب أيضا تعزيز قدرة منظومة التربية والتكوين على الاستجابة لاحتياجات سوق الشغل، مشيرا إلى أن إصلاح هذه المنظومة أصبح يفرض نفسه اليوم على رأس قائمة الأولويات بالنسبة لبلادنا وأن نجاحه يتوقف على انخراط كافة المتدخلين والمعنيين من أجل إرساء جو من السلم والتآزر بينهم يمكن من تهيئة أفضل الظروف لإنجاح هذا الورش وإتمامه في آجال معقولة. ثم أكد أن تعزيز الطابع الشمولي للنمو يستدعي كذلك نهج سياسات تستهدف إعادة توزيع الثروة الوطنية وتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

وفي الأخير، أشار والي البنك المركزي إلى أن المغرب، بالرغم من هذه التحديات الداخلية، يحظى اليوم، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة وبفضل الرؤية المتبصرة لجلالته، بوضع متميز كواحة للسلم والاستقرار في المنطقة ويتمتع بدرجة عالية من الثقة على الساحة الدولية. في هذا الصدد، يتعين على جميع قوى البلاد، من سلطات ومقاولات وفرقاء اجتماعيين، التعبؤ، كل من جهته، للعمل على تحويل المكاسب التي تنطوي عليها هذه الثقة إلى نتائج ملموسة تمكن من تسريع وتيرة النمو وتعزيز طابعه الشمولي.